

حيث قال في مطرته واما العوازل الداخلة على الشرط المذكور على جواربه
بما قبله من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المذكور اولى بالاعتناء به
فذلك الكلام المتأخر الذي هو كالمعنى عن الخفاء من ذلك المشروط
كقولك انما هو وان سبني واطلبوا العلم ولو بالنصين فذهب صاحب
التفسير الى ان الخفاء والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وفيه الجهل
وقال الخيري ان المعنى للمعنى على محذوف وهو ضد الشرط المذكور
وقال بعض المحققين من الخفاء انما اعتراضه وبقي بالجملة الاعتراضية
فما يوسط بين اجزاء الكلام متعلما به يعني وقد يجيء بعد تمام الكلام
واما ثانيا فانه لا يتعين ان يكون ما ذكره معني كلامه بل معناه انما
تستعمل من غير ذلك لحوال غير تلك في بعضها وانما الثاني ان
الحوال الداخلة على ان الوصلية هي والحوال لا المتعلق وكذلك الجملة
عند تجردها عن العوازل في محل نصب على المبالغة قال المتقاضي في القول
وقد تستعمل ان في غير الاستعمال اذا جئ بها في مقام التاكيد مع
والحوال المحذوف الوصل والربط ولا يدركها حيث يدركها خوارزمي
وان كثر ما له يجيد وعمود وان اعني جاهها لربهم **قوله** وقيل
انما قال ذلك بعد ان عجزوا بالتكثير فكيف هذا الوجه الذي بعده
صاحب التفسير فانه قال فان ذلك كمال الرسول مأمورا بالذكر
نفع ولم يتبع فاعني اشترط النفع قلبي صوغا وجهين هـ
احدها ان الرسول قد استغنى بجهوده في تكثيرهم وما كانوا
يزيدون على زيادة الذكر الاعتراف وطغيانا وكان يزداد جدا في
تكثيرهم وحرصا عليه فقبل له مما انت عليهم جبارا فذكر بالثبات من
يخاف ويعد واعرض عنهم وقيل صلح ذلك ان نفع الذكر وذلك
بعد الذم الحجة بتكثيره لئلا يثاب ان يكون ظاهره بشرط
ومعناه ذما واستبعادا لما في الذكر فيهم **قوله** وقد ساعدت
جيران الذين تدعون من دون الله عبادا مما لكم قال ابن الصانع
هذا يخرج الى المنع لمعناه القارة وقد اعترض عليه لانه يتناقض هـ
المرارة الشهيرة ان الذين بالتكثير وحرصها المعترض على انها المنفعة
من التقية بتكثيرهم في الجزئ من النسيب وقد احاب بقرع عن
الاعتراض بانما تقى بان المشلية في الاعتراض لم تتوازد على محل واحد
انتهى واقول معني ان المشلية المشبهة هي المشلية في المشي وانه اللغوية
هي المشلية في الإنسانية **قوله** من اهدى العالمية في الصحاح هي ما فوق



بجد

بجد الى ارض نظامه واليها سوا واحدة وهي الحجاز وما والاها والمنسبة
اليها على ويقال ايضا عدوي على غير قياس **قوله** اعتبارا هو محملين
اي لعله يقال عنط المفاضة واعتباطها اذا دعتا وليس لها علة **قوله**
ومثل هذا البحث في قوله تعالى كساها حواءه يعني فان اصله كنى انما
خذقت المعنى ثم ادعت الثوب في الثوب وعنه القيص نقلت حركة
الهمزة الى الثوب ثم اسقطت ثم ادعت الثوب في الثوب فبذل كنى
واثبات الالف وصلاته فيصير مجازا انا انما اثبت الف في الوصل
فانه ليس يتصلح لان الالف تبدل على ان الاصل كنى انا وبغير الالف
يلزم الالتباس بالمشقة وانما قلنا ان اصله كنى انا وليس كنى المشقة
لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يتبع الضمير المرفوع هـ
ببدل كنى ولا يستقيم بتدوير الضمير ان يكون اسم كنى ويكون هو
اسم في خبره لان حذف ضمير المضافات المصوب بغير ان المتوحد
المختصة ضعيف بل قال الرضي في بحث حقوق النافع انما كان
نعلا مقارعا انه لا يجوز لتدوير ضمير المضاف الابهة ان الخففة قياسا
وان واخرها ضرورة وثاني الوجهين انهم دفعوا عليه بالالف ولو
كان كنى بالتشديد لما جاز ذلك فهو كنى الحقيقة وانا مبتدأ وهو
مبتدأ ثان واسمه مبتدأ ثالث وذي خبر الثالث والثالث خبره خبره
الثاني والثاني خبره خبر الاول والثاني خبره الاول هو انما ويجوز ان يكون
اسم الله بدلان وهو **قوله** خلافا لتوقيين اي اختلف خلافا واللام
للتبيين كما في سقياك فيكون خلافا مضمولا مطلقا او قوله ذلك هنا
او اختلف فيكون خلافا لاولها ظاهر كلامه ان اختلف راجع الى افعال
المختصة من المشلية وهو غير مسدود لانه يقتضي ان التوقيين لا يكون
بالمختصة من المشلية غير قائلين باعمالها وهو لا يقولون بها وما
قيل الله الخففة يقولون الله ان المشافية وحديثه فيسبني رجوع قوله
خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انما غير عمالة
صريحا وقولهم انما المشافية فيها وفي الصحاح ويمكن ان يجاب عنه يعني عن
ذلك الاشكال بان قوله خلافا لتوقيين يرجع الى المصدر المشلية فقط
وهو قوله ان تكون مشبهة من المشلية واليه من الاعمال كرفنا مختصة
فقد تضمن الدليل رد القول بانها المشافية انتهى **قوله** لنا كرا هـ
المرسوق واليها بكراد كلاما ليوثهم قوله اي بكر يستغنى الثوب
ونسد يد الجيم وقراءة المرسيين بتخفيفها فانظر بالاية مرة واحدة